

إعلان القاهرة

الوثيقة العربية

نحو مجتمع معلومات عربي

خطة العمل المشترك

القاهرة في 18 يونيو "حزيران" 2003

اجتمع ممثلو الحكومات العربية في المؤتمر العربي رفيع المستوى بمدينة القاهرة وذلك للتحضير لمؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات في الفترة من 16 – 18 يونيو "حزيران" 2003 وحضر المؤتمر 19 دولة عربية كما حضر عدد 9 دولة أفريقية كمرقب والسيد يوشيو أوتسومي أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات وعدد من الشخصيات المرموقة عالمياً في مجال الاتصالات والمعلومات، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية و ممثلي القطاع الخاص و المجتمع المدني.

وقد أعلن المجتمعون عن عزمهم على قبول التحدي المصيري لبناء مجتمع المعلومات والتزامهم بما يكفل تحقيق هذه الغاية في إطار عملية تنمية شاملة ومستدامة. وقد أكد الحاضرون على الدور المحوري للمعرفة في صياغة المجتمع الانساني الجديد "مجتمع الاقتصاد المعرفي" والذي يختلف عن كل ما سبق من المجتمعات. ومن أهم ما يعتمد عليه هذا المجتمع العنصر البشري والذي يمثل أهم محاور التنمية المعلوماتية بصورة أساسية وتتطلب مهمة بناء مجتمع المعلومات تسخير كافة الإمكانيات من أجل رآب الفجوة الرقمية التي تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم بين العالم المتقدم وبلدان العالم النامي مما يؤدي إلى إقامة مجتمع أكثر رفاهية وأماناً، وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيق هذا الهدف بالإضافة إلي الحد من الأمية ومكافحة الفقر والجوع وتحسين أوضاع المرأة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وزيادة القدرة على المنافسة لتنمية فرص العمل وخلق قطاع خاص نشط يساهم في جهود التنمية المجتمعية.

ويركز المجتمعون على أن التكامل الاقليمي وحشد الإمكانيات والموارد العربية هو السبيل الوحيد للتحول على الاقتصاد المعرفي وبناء البنية التحتية اللازمة لنشر التطبيقات المعلوماتية العربية. وقد ناقش المجتمعون في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة، وأكدوا على أهمية العمل على مجموعة من المحاور كالاتي :

تنمية البنية الأساسية

- إقامة العصب المحوري الاقليمي لشبكة اتصالات عربية ذات ساعات عالية لتبادل المعلومات بنظام الساعات الفائقة تضمن أقصى درجة من الترابط ما بين الأقطار العربية وتستغل شبكة الألياف الضوئية القائمة بالفعل في بعض البلدان العربية على أن يبدأ التخطيط لها في أقرب وقت ممكن وأن يتم الانتهاء منها بحلول عام 2010.
- إتاحة عدة مستويات للنفاد والربط مع شبكة المعلومات لضمان توفرها للفئات محدودة الدخل مع توفير مسارات بديلة للربط مع شبكة الانترنت.
- توفير حد أدنى من الخدمات الشاملة للاتصالات لجميع الفئات وذلك بتوفير الدعم اللازم للوفاء بها بحيث يمكن لـ 60% من سكان العالم العربي الوصول إلى خدمات الاتصالات بحلول عام 2008 على أن ترتفع هذه النسبة إلى 80% بحلول عام 2010.
- العمل على زيادة تدفق المعلومات ما بين البلدان العربية وإزالة مواضع اختناقات هذا التدفق عن طريق شراء ساعات إجمالية من وسائل الربط الدولية.
- العمل على وضع رقابة على المواقع التي لا تحافظ على التقاليد و العادات العربية.

- إنشاء فريق عمل تحت مظلة جامعة الدول العربية لتأمين شبكات المعلومات العربية وحماية المستهلك العربي أفراداً ومؤسسات ضد جرائم الانترنت وانتهاك الخصوصية الفردية والتلوث المعلوماتي المتمثل في المعلومات الخاطئة والزائفة والمضللة.
- إجراء الدراسات الكافية لتقييم الموقف الراهن للبنى التحتية للاتصالات بالبلدان العربية لتحديد خطوات الانتقال إلى الأجيال الأحدث تكنولوجياً من شبكات الاتصالات والمعلومات ذي السعة الفائقة بحلول عام 2005.
- العمل على توفير كامل الإحتياجات العربية من العناوين و أسماء النطاقات الخاصة باستخدام الانترنت ودعم التوجه نحو تنسيق وتخطيط وإدارة موارد هذه الشبكة بصورة حيادية من قبل المنظمات الدولية.
- توفير أجهزة الحاسب الشخصي والانترنت بتكلفة منخفضة وإتباع أساليب مبتكرة للسداد والتمويل والنقسيط.
- التوسع في إقامة مراكز الاتصال المجتمعية وإقامة شبكات وطنية وإقليمية للربط بينها.

تنمية الثروة البشرية

- توفير أقصى استغلال للامكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إعلامياً وتعليمياً وذلك للإسراع من معدل محو الأمية.
- التوسع في إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية للمدارس والجامعات وتبادل الخبرات ما بين البلدان العربية وضرورة التركيز على ترسيخ المفاهيم المحورية وتنمية المهارات الأساسية.
- اعتبار اللغة العربية ومعالجتها آلياً بواسطة الحاسبات مدخل أساسي لتحقيق التكامل العربي معلوماتياً والمحافظة على الهوية القومية والخصوصية الثقافية واستغلال الميزة التنافسية التي توفرها وحدة اللغة على مستوى العالم العربي لإقامة صناعة محتوى عربية قوية قادرة على المنافسة عالمياً.
- قيام مؤسسات التعليم و مراكز التدريب المتخصصة ببرامج تدريب مكثفة لإعادة تأهيل الأفراد تلبية لمطالب سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة والتوسع في استخدام الانترنت للتعليم الذاتي المستمر.
- الرصد المستمر للعرض المتوفر من خدمات المعلومات ومدى الطلب عليها وكيفية تفعيل الخطاب العربي الثقافي عبر الانترنت.
- إنشاء بنوك للمعرفة كمستودعات للأعمال الذهنية.

الحكومة الإلكترونية

- إقامة تدريب على مستوى إقليمي للقيادات الحكومية لتوعيتهم بالجوانب المختلفة للحكومة الإلكترونية ومتطلبات تنفيذها.
- مساندة الحكومات العربية للجهود الرامية للارتقاء بالأداء الحكومي إلكترونياً.
- التوسع في تقديم الخدمات للمواطنين إلكترونياً بحيث تغطي كافة القطاعات مع توفير الخدمات للمناطق النائية والفئات المهمشة بحلول عام 2010
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية تطوير العمل بالمؤسسات الحكومية من أجل الإسراع في التحول من الطرق الورقية التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية.
- نمذجة الوثائق الحكومية غير السرية والعمل على توحيدها قياسياً وإزالة القيود التي تمنع تداولها.
- إعفاء أو تخفيض الرسوم على المعاملات الإلكترونية لتشجيع الاستخدام الإلكتروني

إقامة صناعة للمحتوى العربي

- ضرورة توازي إرساء البنى التحتية مع إقامة صناعة عربية قوية للمحتوى مع توفير وسائل مبتكرة وعملية لتمويل مشروعات هذه الصناعة الحيوية التي تمثل الركيزة الأساسية لبناء مجتمع المعلومات.
- رصد وحصر المحتوى الحديث الذي يتم إنتاجه ورقيا وكترونيا بالتوازي مع الحث على إبداع نسخ الكترونية من الحديث منه ورقمنة القديم من مصادر التراث والإبداع الأدبي والفني والإنتاج الإعلامي العربي والحفاظ عليه بأساليب الأرشيف الإلكترونية.
- الاهتمام بالأمور المتعلقة بالملكية الفكرية والانضمام إلى الاتفاقيات العالمية في هذا المجال، مع ضمان إزالة العقبات أمام توفير التكنولوجيا اللازمة للتنمية والتطوير للجهات التي تحتاجها
- تغطية التخصصات الجديدة وغير التقليدية اللازمة لصناعة المحتوى وتشجيع المدارس والجامعات للمساهمة في إنتاج المحتوى وتوظيفه.
- مراجعة الاستراتيجيات العربية القطاعية في مجالات التعليم والإعلام والأنشطة الثقافية للتنسيق بينها وتكثيف تمحورها حول شق المحتوى.

التجارة الإلكترونية

- توفير البيئة المناسبة لنشر التجارة الإلكترونية بإصدار السياسات والتشريعات اللازمة وتعزيز الآليات الإقليمية لزيادة التبادل التجاري الكترونيا ما بين البلدان العربية وإزالة العوائق التي تعوق تدفق التعاملات التجارية.
- إقامة مؤسسات إقليمية مخولة بسلطة توثيق التوقيع الإلكتروني كأساس للتجارة الإلكترونية.
- توازي العمل في نشر التجارة الإلكترونية مع تحسين خدمات النقل والشحن وخلافه لتسهيل حركة البضائع ما بين البلدان العربية.
- تبنى تشريعات موحدة لحماية حقوق المستهلكين والمنتجين وإرساء آليات فض المنازعات.

البحث العلمي

- ربط مراكز البحوث العربية بشبكة فائقة السرعة وجعلها مراكز تميز لصناعة المحتوى ومنتجات المعلوماتية الأخرى.
- التحفيز على إنشاء الشركات الوليدة وبناء الحضانات التكنولوجية والحصول على أكبر دعم ممكن لها من المنظمات العالمية والإقليمية ووكالات الدعم الدولية وتوفير طرق ملائمة لتمويلها بالتعاون ما بين الحكومة والقطاع الخاص.
- توجيه أقصى اهتمام لمجالات بحوث معالجة اللغة العربية آليا والمعلوماتية الحيوية Bioinformatics والتعليم عن بعد وتأمين شبكات المعلومات.

الشراكة المجتمعية

- تشجيع أنماط الشراكة المختلفة بين مؤسسات القطاع الخاص بعضها البعض وبينها وبين القطاع العام وبينها وبين الشركات المتعددة الجنسيات للإسراع بعمليات توطين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات العربية.
- إتاحة الفرص لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في الترويج لمجتمع المعلومات وتنمية الطلب المحلي وتقوية التضامن الرقمي.
- طرح بدائل عديدة ومبتكرة ونماذج متنوعة للأعمال الإلكترونية مشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص.
- تبسيط الإجراءات وزيادة عناصر الجذب للاستثمارات الإقليمية والأجنبية للإسراع في إرساء البنى التحتية وإقامة صناعة المحتوى العربية.
- توفير المعلومات اللازمة للاستثمار وتحديثها دورياً وإتاحتها للمجتمعين الإقليمي والدولي مع حث المستثمرين وجهات الدعم على الاستعانة بشركاء محليين.

التعاون الإقليمي

- تفعيل دور المنظمات العربية المتخصصة تحت إشراف جامعة الدول العربية لتنمية التعاون العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات.
- تنشيط عمل منتدى الأعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والذي أقرته القمة العربية في عمان عام 2001 من أجل مزيد من مساهمة قطاع الأعمال العربي في جهود تنمية قطاع الاتصالات والمعلومات.
- الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الاسكوا ومنظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للتنمية.
- إتباع أفضل الممارسات في ضوء تجارب الدول المختلفة في التنمية المعلوماتية.

الخلاصة

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – لو أحسن استغلالها – فرصة ثمينة للإسراع بجهود التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة بالوطن العربي والذي لا ينقصه الموارد التي تؤهله لتبوء موقع متميز له على الخريطة الجيو- معلوماتية ورأب الفجوة الرقمية التي تفصل بين العالم العربي والعالم المتقدم وما بين البلدان العربية وفي داخلها ويتطلب ذلك – أول ما يتطلب – تكاملاً إقليمياً فعالاً سواء على مستوى إقامة البنى التحتية أو نشر تطبيقات المعلوماتية المختلفة وكذلك قيام الحكومات العربية بالترويج لمجتمع المعلومات وتوفير البيئة المناسبة من السياسات والتشريعات لزيادة مساهمة القطاع الخاص وتنمية القدرات الذاتية وتشجيع مبادرات الأفراد في إنشاء الشركات الوليدة التي يمثل الإبداع الفكري أهم عناصرها. ويتعين على الدول العربية كذلك تحقيق التوازن المطلوب للجمع بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي و تنمية البنية التحتية وإقامة صناعة قوية للمحتوى العربي لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة.